

24 May 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٢٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد وانغ كون ..... (الصين)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٢٥ لمؤتمر نزع السلاح. ويسرني أن أرحب بالسيد أحمد أوزمجو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مرة أخرى في مؤتمر نزع السلاح.

لقد عُيِّن السيد أوزمجو مديراً عاماً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبدأت فترة توليه لهذا المنصب في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وكان السيد أوزمجو، قبل تعيينه في هذا المنصب، يتولى مهام الممثل الدائم لجمهورية تركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وممثلها الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح. كما أنه قام خلال العقد الماضي بتمثيل تركيا في مجلس حلف شمال الأطلسي وفي مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف. وقد تولى بصفة خاصة رئاسة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨ وكانت له مساهمات في أعمال المؤتمر. وهو يتمتع بدراسة عميقة وخبرة واسعة في الشؤون السياسية - العسكرية وقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وهو ليس فقط رجلاً واسع المعرفة والاهتمام بعمل مؤتمر نزع السلاح، ولكنه يزداد الآن خبرة ومعرفة من خلال عمله في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويسرنا أن ينضم إلينا في مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة البالغة الأهمية. وإننا نتطلع لسماع مداخلته.

السيد أوزمجو (المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): إنه ليسرني ويشرفني حقاً أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح وأن أشاطركم أفكاري حول التزام بمشروع عمل حُدِّد تحديداً دقيقاً في هذه الهيئة بالذات قبل قرابة عقدين من الزمن. وأود أن أشكركم يا سيادة الرئيس لأنكم أتتحتم لي هذه الفرصة.

ولا يمكنني القول إن عودتي إلى مؤتمر نزع السلاح تثير لديّ ذكريات قديمة، حيث إنني لم أغادر جنيف إلا قبل أقل من سنة لكي أتولى مهام مناصبي كمدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولكن عودتي إلى مؤتمر نزع السلاح تعيدني إلى ذكريات طيبة جداً. فروح العمل الجماعي في مؤتمر نزع السلاح بين زملاء ورفاق متضامنين ينشدون تحقيق هدف مشترك تظل بالنسبة لي ذكرى لا تُنسى. وعلى الرغم من بعض التحديات التي تواجه الآن مؤتمر نزع السلاح، فإنه يظل هيئة فريدة تؤدي دوراً لا غنى عنه. فالمهارات الفكرية والخبرات الموجودة هنا لا نظير لها.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحدها تشهد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه "المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح" في المجتمع الدولي. وبإمكان هذا المؤتمر، الذي يسعى إلى إيجاد المزيد من السبل لتعزيز الأمن الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستلهم ما حققه هو في الماضي من إنجازات مثل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

فاتفاقية الأسلحة الكيميائية صك مثالي يُقتدى به من جوانب عديدة. فقد كانت هذه الاتفاقية نتيجة لرؤية مشتركة، رؤية لعالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، وقد أبرمت بنجاح لأن جميع الأطراف المتفاوضة كانت مستعدة لتقديم تنازلات والتوصل إلى حلول وسط توحياً لتحقيق توافق في الآراء. وفي سياق هذه العملية، وضع مؤتمر نزع السلاح صكاً لنزع السلاح وعدم الانتشار لم يسبق له مثيل في تاريخ الحد من التسليح.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعاهدة الدولية الأولى، والوحيدة حتى الآن، التي تحظر طائفة كاملة من أسلحة التدمير الشامل حظراً يخضع لتحقيق دولي.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك في البداية شكوك إزاء إمكانية التوصل إلى اتفاقية قابلة للتطبيق، فإن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الذي أنشئ بموجبها هو نظام فاق في أدائه كل التوقعات.

والاتفاقية هي في آن معاً اتفاق سياسي وصك تقني. أما النظام الخاص بوضع أحكامها موضع التنفيذ فقد ابتكر بالكامل من لا شيء وكانت النتائج التي حققها عظيمة. كما أن الدور الذي يؤديه هذا النظام في تعزيز أهداف الأمن العالمي يتزايد أهمية يوماً بعد يوم.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تضم في عضويتها ١٨٨ بلداً. ولا توجد أية معاهدة أخرى متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح استطاعت أن تبلغ في عالميتها هذا المستوى وبهذه السرعة. وقد تم التحقق من تدمير ما يزيد عن ٦٥ في المائة من مجموع مخزونات عوامل الحرب الكيميائية المعلن عنها بموجب أحكام الاتفاقية، بما في ذلك المخزونات الكاملة التابعة لثلاث دول من الدول الأطراف.

أما مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلن عنها وعددها ٧٠ مرفقاً فقد دُمّر ما يزيد عن ٩٠ في المائة منها أو حوّل للأغراض السلمية.

وقد أجرت المنظمة مؤخراً عملية التفتيش الصناعي رقم ٢٠٠٠ التي تشكل معلماً في هذا المجال.

واستفاد ما يزيد عن ٨٠٠٠ فرد من برامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودوراتها التدريبية في مجال التعاون الدولي أو في مجال المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية.

وهذه المؤشرات جميعها تشهد على إبرام اتفاق صيغ صياغة متقنة وكان أدأؤه استثنائياً. والآن وبعد مضي قرابة عقدين من الزمن على إبرام هذا الاتفاق وانقضاء ١٤ سنة على بدء نفاذه، لا بد لنا من التوقف والتأمل في الكيفية التي يمكن بها تكييف الاتفاقية مع متطلبات حقبة جديدة.

لقد حققنا نجاحات كبيرة، ولكننا بعد أن أنجزنا جزءاً رئيسياً من مهمتنا المتمثلة في تدمير الأسلحة الكيميائية، وبالنظر إلى تطور النظام الدولي، نواجه عدداً من التحديات. فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقف الآن على عتبة تحول رئيسي. وفي الوقت نفسه، حدثت تغيرات بعيدة المدى في مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة الكيميائية. كما نشأت تحديات أمنية جديدة، وبخاصة التهديدات اللامتناهية.

ولا يزال الجزء الأعظم مما تبقى من مجموع المخزونات العالمية موجوداً لدى بلدين اثنين هما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من الحجم الهائل لمخزونات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فقد دمّر ما يقارب ٨٥ و ٥٠ في المائة، على التوالي، من مجموع مخزوناتهما. إلا أن الأجل النهائي المحدد بموجب الاتفاقية لتدمير الأسلحة الكيميائية بالكامل هو ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وقد أعلن كلا البلدين أنهما لا يزالان غير قادرين على التقيد بالأجل المحدد. ورغم أن الاتفاقية لا تجيز أي تمديد آخر للأجل المحدد لتدمير الأسلحة الكيميائية، ينبغي النظر إلى هذا التخلف الوشيك عن التقيد بالأجل المحدد نظرة واقعية وموضوعية. كما أن الجهود والموارد اللازمة للتخلص من هذه الأسلحة بأمان ومراعاة للاعتبارات البيئية هائلة أيضاً وربما لم تُقدّر تقديراً صحيحاً لدى صياغة الاتفاقية. والأسلحة التي نتحدث عنها هنا مؤمنة وسوف تظل تخضع لتحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن يتم تدميرها. ولذلك فإنني على ثقة بأن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية سوف تسعى إلى إيجاد طريق متوازن إلى الأمام يحافظ على مصداقية وسلامة الاتفاقية. وثمة مشاورات جارية بالفعل حول هذه المسألة. وهناك دولتان أخريان من الدول الأطراف يقع على عاتقهما التزام بتدمير ما يوجد على أراضيها من أسلحة كيميائية.

فالوضع فيما يتعلق بالجمهورية العربية الليبية يمثل شاغلاً هاماً. وقد كان على هذه الدولة الطرف أن تدمر ما استطاعت هي أن تطوره من مخزونات في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ٢٠١١ وأن تدمر جميع فئات الأسلحة الكيميائية بحلول نهائية تلك السنة. إلا أن تدمير تلك الأسلحة توقف بسبب تعطل معدات التسخين في مرفق التدمير في شباط/فبراير. وقد أشارت الجمهورية العربية الليبية إلى الحظر المفروض من قبل مجلس الأمن باعتباره السبب الذي يحول دون الحصول على قطع الغيار والمعدات اللازمة لمرفق تدمير الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، التمسّت مشورة الأمين العام للأمم المتحدة، وهذه المسألة هي الآن قيد النظر في لجنة العقوبات التي أنشأها مجلس الأمن.

وفي هذه الأثناء، ذكّرتُ الجمهورية العربية الليبية بالتزامها الدولي بالتقيد بالأجل المحدد لتدمير الأسلحة، كما أكّدتُ من جديد لسلطاتها الوطنية أن المسؤولية عن الأمن المادي لتلك الأسلحة الكيميائية تقع بالكامل على عاتق الحكومة الليبية. وقد أعرب المجلس التنفيذي للمنظمة عن تأييده الكامل للإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة بالنظر إلى الحالة

في ليبيا، وشجعتني على مواصلة ما أبذله من جهود. وفي غضون ذلك، طلبت الجماهيرية العربية الليبية تمديد أجل الحدد لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية من الفئة الأولى، وهو الأجل الذي انقضى في الأسبوع الماضي، حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد عرضت هذه المسألة على المجلس التنفيذي منذ ٩ أيار/مايو، وسوف يواصل المجلس نظره في طلب التمديد الليبي يوم الاثنين من الأسبوع المقبل. وقد حث المجلس الجماهيرية العربية الليبية على ضمان أمن مخزونات الأسلحة الكيميائية وتدميرها ضمن الآجال المحددة.

أما العراق فقد انضم إلى الاتفاقية في أوائل عام ٢٠٠٩. وتقتضي الاتفاقية أن يعلن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أية أسلحة كيميائية توجد في إقليم أية دولة من الدول الأطراف. ومن ثم فقد أعلن العراق عن وجود كمية من الأسلحة التي أصبحت غير صالحة للاستعمال في أعقاب العمل الذي نُفذ بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن هذه الأسلحة قد دُفنت في موقعين لا يسهل الوصول إليهما، فإن وضع برنامج يؤدي إلى تدميرها على نحو مأمون يطرح تحدياً كبيراً.

وقد أجرت الأمانة العامة مؤخراً، بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، عمليات تفتيش أولية لمرافق إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في العراق. وتواصل الأمانة العامة تقديم الدعم الضروري للعراق لتوضيح ما تبقى من مسائل، بما في ذلك ما يتعلق بإيجاد طريق إلى الأمام من أجل التخلص التام من هذه الأسلحة المتبقية.

وسوف تواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما تضطلع به من أنشطة تحقق فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية القديمة والمتروكة. وقد بدأت العمليات في السنة الأخيرة في مرفق تدمير متنقل تم وزعه في نانجنغ في الصين ومن المنتظر إنشاء مرافق إضافية في السنوات القليلة المقبلة. ومن المتوقع في السنوات العديدة المقبلة أن تكون هناك مكشفات جديدة من الأسلحة الكيميائية القديمة والمتروكة. وسوف تظل مسؤوليات التحقق الملقاة على عاتق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سارية.

ويتعين علينا ضمان التخلص من الأسلحة الكيميائية، تماماً مثلما يجب علينا أن نمنع عودة هذه الأسلحة إلى الظهور - الآن أو في المستقبل - حتى لا تستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى على الإطلاق لا من قبل الدول ولا من قبل جهات أخرى غير تابعة للدول. وهذه مهمة معقدة تتطلب اهتماماً واستعراضاً متواصلين. وتقتضي أحكام الاتفاقية ضمان عدم الانتشار من خلال إصدار إعلانات منتظمة، وإجراء عمليات رصد وتحقيق في المجال الصناعي، وفرض ضوابط على عمليات نقل المواد الكيميائية، واتخاذ تدابير تنظيمية لتحديد وتتبع مسار المواد الكيميائية التي هي موضع اهتمام.

ويتمثل أحد الجوانب في هذا الصدد في ما تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من عمليات تفتيش للصناعة الكيميائية واستعراض لبيانات الاستيراد والتصدير.

وثمة مسؤولية لا تقل أهمية تقع على عاتق الدول الأطراف نفسها. فهذه الدول مطالبة بوضع قوانين ولوائح تنظيمية محلية لتنفيذ التزاماتها القانونية بمقتضى الاتفاقية. وينبغي أن تكون هذه الدول قادرة على كشف أي خرق لأحكام الاتفاقية من قبل مواطنيها في أي منطقة تخضع لولايتها أو سيطرتها وعلى ملاحقة من يرتكبون مثل هذه الأفعال.

وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية خطة عمل لتعزيز التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية عالمياً.

ونتيجة لذلك، أحرزت الدول الأطراف في الاتفاقية تقدماً هاماً في وضع تدابير إدارية وقانونية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وما برح عدد الدول الأطراف التي سنت تشريعات شاملة في هذا الصدد يتزايد باستمرار.

إلا أنه لا يزال يتعين على عدد كبير من الدول الأطراف أن تعتمد تشريعات شاملة. وتُقدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مساعدة تقنية ودعمًا للدول الأطراف الراغبة في تنفيذ تدابير تشريعية وإدارية وطنية. وتيسر هذه البرامج من خلال المساهمات المالية التي ترد منفرادى الدول الأعضاء فضلاً عن المساهمات الكبيرة جداً التي يُقدمها الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأطراف المعنية إلى التعجيل بعملية اعتماد التشريعات الوطنية حسبما تقتضيه الاتفاقية.

وتشكّل مشاركة الصناعة الكيميائية العالمية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثلاً فريداً من نوعه. فهي تُضفي بُعداً جديداً على مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يُقصد بها، في هذه الحالة، تعزيز السلم والأمن العالميين.

وإنني أُشيد بالصناعة الكيميائية لما قدمته من مساهمة كبيرة في اتجاه التنفيذ الفعال للاتفاقية التي يُشكّل التحقق الصناعي عنصراً بالغ الأهمية من عناصرها.

ونحن نظل ملزمين بتعزيز انخراط هذه الصناعة في عملنا ودعمه. وهذا التعاون الوثيق ضروري لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تسعى لإعادة توجيه تركيز عملها بحيث لا يقتصر على خفض حجم العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح بل ليشمل أيضاً جوانب أخرى من الاتفاقية، بما في ذلك ضرورات ضمان عدم الانتشار في المستقبل. وهذا سيتطلب عملية تدريبية تشمل تحسين وتوسيع أنشطة التحقق الصناعي، خصوصاً في فئة "مرافق الإنتاج الكيميائي الأخرى". ويُعتبر عدد المرافق المُعلن عنها في إطار هذه الفئة العدد الأكبر، وهو يشمل نحو ٨٠ دولة من الدول الأطراف. إلا أن النسبة المئوية لعمليات التفتيش متدنية نسبياً. ويتمتع العديد من المرافق المدرجة في إطار هذه الفئة بالقدرة الأساسية على العودة بسرعة إلى إنتاج المواد الكيميائية المحددة في الاتفاقية.

ثم إن الرصد الأدق للتجارة العالمية في المواد الكيميائية المعنية يكتسب أيضاً قدراً أكبر من الأهمية لسبب مُحدد هو ما ينطوي عليه من قيمة فيما يخص عدم الانتشار. كما أن

على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تُبادر على أساس استباقي إلى تحديد المخاطر الأمنية التي تنشأ عن إنتاج وتجارة المواد الكيميائية السُمِّية. وفي المستقبل، سيكون استخدام الأسلحة الكيميائية بالمعنى العسكري التقليدي أمراً مُستبعداً. أما الاحتمال الأرجح فهو استخدام المواد الكيميائية السُمِّية، خصوصاً بشكل غير متناظر.

ويتمثل التحدي الرئيسي الذي سيواجهنا في المستقبل في توسيع نطاق التحقق ليشمل مواد كيميائية جديدة ووسائل وأساليب إنتاج جديدة تتطور باستمرار نتيجة للتقدم الكبير في مجال العلم والتكنولوجيا. ويضطلع المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو يتألف من ٢٥ عالماً من العلماء البارزين، بمهمة استعراض التطورات المستجدة في هذه المجالات وصياغة توصيات تهدف إلى المحافظة على فعالية نظام التحقق.

وإننا، إذ نعمل على تعميق برامجنا من خلال إعادة تخصيص الموارد التي سيُفرج عنها بفضل خفض حجم عمل التحقق من التدمير، سوف نسعى لتعزيز مضمون برامجنا التعاونية أيضاً. وهذه لا تقتصر على تدابير التنفيذ الوطنية التي تشكّل عنصراً بالغ الأهمية من عناصر الإنفاذ الفعال، بل تشمل أيضاً برامجنا الخاصة بالمساعدة والحماية والتعاون الدولي. وهذه الأنشطة تحقق التآزر والتعاون فيما بين الدول الأطراف وتولد شعوراً مشتركاً بأن الأهداف التي ننشدها في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي أهدافنا جميعاً.

إن المادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية تُعنيان بالتعاون الدولي والمساعدة الدولية. وهذان مجالان يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء ذات الاقتصادات النامية أو الانتقالية.

وقد أدت التهديدات الأمنية المعاصرة، بما فيها إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات فاعلة غير تابعة للدول، إلى تجدد الاهتمام بقدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تنسيق تقديم المساعدة الطارئة إلى الدول الأطراف في حالة تعرضها لهجوم أو تهديد بهجوم تُستخدم فيه الأسلحة الكيميائية. كما أن الدول الأطراف في المنظمة مهتمة اهتماماً بالغاً ببناء قدراتها الوطنية للتصدي للتهديدات أو الحوادث الفعلية التي تشمل استخدام الأسلحة الكيميائية.

وهذه توقعات مشروعة لأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تُعتبر على نطاق واسع ضامناً للأمن من استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا يشمل حالياً دور وإمكانات المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد أسهمت الأنشطة التي نضطلع بها في مجال التوعية والتواصل وبرامجنا الخاص بتقديم المساعدة في الجهود التي تبذلها دول أطراف عديدة لسدّ الفجوة بين متطلبات الانضمام إلى الاتفاقية ومتطلبات تنفيذها تنفيذاً أكثر فعالية. ومن شأن هذه التجربة أن تُسهم في ما يجري تنفيذه من عمليات أخرى مماثلة، منها مثلاً ما سيجري في سياق المؤتمر الاستعراضي

المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والعمليات التي ستضطلع بها الأمم المتحدة لتشجيع جميع الدول الأعضاء فيها على تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

كما أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تشجع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة مساعدة الدول في بناء قدرتها على منع الإرهابيين من الوصول إلى المواد الكيميائية السامة، وضمان أمن المرافق الكيميائية وما يتصل بها من مرافق، والتصدي على نحو فعال لأي هجوم تُستخدم فيه مثل هذه المواد.

إن أنشطة التعاون الدولي التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للكيمياء تنطوي هي أيضاً على فوائد ملموسة للدول الأطراف في المنظمة.

وهذه الأنشطة لا تقتصر على تنفيذ برامج تدريبية في مختلف مجالات الصناعة بل إنها تشمل أيضاً دعم ورعاية البحوث وتقديم منح التدريب الداخلي وعقد المؤتمرات.

وإنني أرى أن ثمة مجالاً واسعاً لتعزيز وزيادة فعالية برامجنا التي تشجع على زيادة التعاون الدولي وبناء القدرات في الدول الأطراف في المنظمة في مواجهة المخاطر القديمة والجديدة للأسلحة الكيميائية.

وفي إطار للمستقبل، عندما تتحوّل المنظمة من هيئة معنية بترع السلاح في المقام الأول إلى هيئة تُعنى بالتهديدات والتحديات المعاصرة، سوف يؤدي تعميق التعاون الدولي إلى ضمان تقديم الدعم لتحقيق الأهداف الأمنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحظى بدعم الدول الأطراف فيها وعددها ١٨٨ دولة، وهو رقم لم يسبق له مثيل من حيث معدل نموه. وهناك سبعة بلدان أعضاء في الأمم المتحدة لم تنضم إلى الاتفاقية بعد.

وبالنسبة لمعاهدة يتمثل هدفها المتفق عليه في تخليص العالم بالكامل من الأسلحة الكيميائية، يتأخر تحقيق هذا الهدف من جراء عدم انضمام أولئك الأعضاء، ذلك لأنه ما من ضمان قانوني يكفل ألا تكون دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء حائزة بالفعل على أسلحة كيميائية. وهذا وضع غير مستحسن بالنسبة لتلك الدول الأطراف التي دمرت بالفعل أو تعمل على تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وليس بمقدورنا أن نضمن أن يصبح العالم في يوم من الأيام خالياً تماماً من الأسلحة الكيميائية وذلك إلى أن تقبل جميع البلدان كل ما تفرضه الاتفاقية من حظر قانوني.

ولذلك يجب علينا أن نواصل إثارة مسألة عالمية الاتفاقية مع الدول غير الأطراف فيها. وبعض هذه الدول يتذرع بما يواجهه من توترات إقليمية. وإنني أرى أن الانضمام إلى



الاتفاقية يؤدي إلى تعزيز الأمن الإقليمي لهذه الدول لا إلى إضعافه. فخلو أي منطقة من الأسلحة الكيميائية يجعلها أكثر أمناً بكثير مما يكون عليه حالها إذا كانت توجد فيها مثل هذه الأسلحة. فالإرهابيون في اليابان وحكام النظام السابق في العراق هم آخر من استخدم الأسلحة الكيميائية. وهذه الأحداث الشائعة ينبغي أن تؤدي فعلياً إلى استبعاد إمكانية استخدام هذه الأسلحة في أي وقت من قبل أية دولة متمدنة. ثم إن هذا يثير مسألة الحكمة في الإبقاء على خيار الأسلحة الكيميائية.

هذه هي الاعتبارات المعنوية والأخلاقية التي آمل أن تحرص الدول غير الأطراف على النظر فيها بتمعن. وهذه الدول هي جميعها أعضاء في الأمم المتحدة، كما أن عدة دول منها هي أعضاء في مؤتمر نزع السلاح أيضاً.

وأنتم، هنا في هذه الهيئة، تسعون جاهدين لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه مسؤولية جلية ويجب عليكم أن تنظروا إلى المستقبل بأمل. ولكن هذا المستقبل يجب أن يُبنى على أساس الإنجازات التي تحققت في الماضي، واتفاقية الأسلحة الكيميائية تشكل جزءاً أساسياً منها. ومن خلال تعزيز عالمية الاتفاقية، سيتزايد فضل ومصادقية المساعي المبذولة في هذا المؤتمر ومساعي فرادى أعضائه ممن يقبلون الاتفاقية.

إننا جميعاً نتطلع إلى الأمام إلى مؤتمر يُعقد في عام ٢٠١٢ حسبما تقرر في أحدث مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ومن أجل تعزيز هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، اعتُبرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة ذات خبرة مهمة. ونحن مستعدون للمساهمة في العمل من أجل تحقيق نجاح هذه المبادرة.

وإني لأمل، فيما يخص مناطق أخرى مثل شبه الجزيرة الكورية، أن يُدرج موضوع تعزيز العضوية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على جداول الأعمال المتعلقة بالحوارات المرتقبة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

وهناك قرارات هامة سوف تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في السنوات القادمة. وهذه القرارات تتصل بإعادة التوازن لبرامجنا وأنشطتنا لكي تعالج بشكل أفضل الأولويات الجديدة وتواكب مسيرة العلم والتكنولوجيا والتطورات السريعة في مجال الكيمياء وتكنولوجيا الإنتاج. ويتمثل هدفنا الرئيسي في ضمان أن تظل عمليات الحظر التي تم التوصل إليها بشق النفس صالحة لكل الأزمان.

وهناك فريق خبراء استشاري مستقل ينظر حالياً في مستقبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أن الدول الأطراف في المنظمة ستجري مداولات بشأن هذه المسائل الهامة. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأشيد بما تبديه هذه الدول من تفانٍ والتزام قوي، وهذا هو السبب الأهم الذي يكمن خلف نجاح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كمشروع متعدد الأطراف.

إن الاتفاق حول مسائل تتسم بمثل هذه الأهمية الكبرى ليس أمراً سهلاً. إلا أنه ينبغي أن يكون من الممكن إحراز تقدم إذا ما وضعنا نصب أعيننا الصالح الأعم.

لقد اتخذ مؤتمر نزع السلاح، باعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، خطوة كبرى نحو عالم خال إلى الأبد من أسلحة الدمار الشامل. وإنني أأمل أن يكون في التقدم الذي يُحرزه المؤتمر والقُدوة التي توفرها طريقة عمل الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مصدر إلهام لمؤتمر نزع السلاح لكي يُحقق المزيد من الإنجازات في خدمة السلم والأمن الدوليين.

وأتمنى لمؤتمر نزع السلاح كل النجاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المدير العام على البيان الذي أدلى به حول مسائل تشمل طائفة واسعة من القضايا في مجال نزع السلاح. وإنني لأشعر بامتنان عظيم له لأنه أطلعنا على تجربة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي تجربة تشجع على التفكير وسوف تكون، كما أأمل، مصدر إلهام لنا لكي نتمكن من بذل مزيد من الجهد للنهوض بعمل المؤتمر. وأود الآن تعليق هذه الجلسة لدقائق قليلة لكي أتمكن من مرافقة المدير العام إلى خارج القاعة. عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أنتقل الآن إلى البند الثاني المدرج على جدول أعمالنا اليوم، وهو بند يتعلق بمواصلة تبادل الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر وفقاً للوثيقة CD/WP.565/Rev.1.

(تابع كلمته بالصينية)

إن هذه هي ثالث مناقشة تُجرى في جلسة عامة تحت رئاسة الصين بشأن برنامج العمل. وخلال المناقشات السابقة استطعنا، مع حرصنا على ألا يكون في ذلك أي مساس بحق كل عضو في طرح آرائه، أن نُجري تبادلاً للآراء بين الوفود حول عدد من المسائل المحددة فيما يتعلق ببرنامج العمل مثل تحديد العناصر التي يُعتبر تناولها مستحيلاً بصورة مطلقة والعناصر التي يُعتبر أنه لا غنى عنها في أي برنامج عمل. وخلال هاتين المناقشتين اللتين جرتا في جلسة عامة، أبدت الوفود قدراً كبيراً من النشاط والإيجابية في ما طرحته من آراء ومقترحات كان الكثير منها محفزاً للتفكير. ويعتقد بعض الأعضاء أن من الضروري أن يكون هناك برنامج عمل شامل ومتوازن. ويرى البعض الآخر أن برنامج العمل يجب أن يشمل ولاية عمل واضحة، في حين أن البعض الآخر يرى أن الولاية ينبغي أن تتضمن بعض الصيغ الجديدة. والشيء المهم بالنسبة لهم هو أن العمل الموضوعي للمؤتمر ينبغي أن يبدأ. كما أن هناك بعض البلدان التي اقترحت أن يكون هناك برنامج عمل مبسّط، دون أية ولاية، بحيث يقتصر هذا البرنامج على جدول زمني للعمل. وأود كرئيس للمؤتمر أن أشكركم جميعاً على ما قدمتموه من مساهمات في تلك المناقشات. وإنني أعتقد وأمل بأن هذا النوع من المناقشات

الحكومية الدولية المفتوحة والشفافة سيدعم جهودنا الرامية إلى التوصل إلى اختتام عملنا بنجاح فيما يتعلق ببرنامج العمل وسييسهم في الاضطلاع بالعمل الموضوعي للمؤتمر.

إن أهمية التوصل إلى برنامج عمل واضحة بذاتها. فهو بالتأكيد المفتاح لفتح مختلف مجالات عمل المؤتمر. وآمل أن تستفيد الوفود استفادة كاملة من هذه الجلسة العامة، وهي آخر جلسة عامة تتولى الصين رئاستها، فيما يتعلق ببرنامج العمل، وآمل أن تواصلوا مساهمتكم الإيجابية في طرح الأفكار ووجهات النظر وتناول المسائل المطروحة أمامنا.

**السيد ديكاني (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** يُشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. كما تتبنى بياني هذا البلدان المرشحة، أي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا، والبلدان الأعضاء في عملية تحقيق الاستقرار والترابط والبلدان المرشحة المحتملة أي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

وأود، باسم الاتحاد الأوروبي، أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد توكايف وأن أهئته على تعيينه أميناً عاماً لمؤتمر نزع السلاح وممثلاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر. وإننا لنتطلع إلى العمل مع السيد توكايف فيما يتعلق بجميع المسائل المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. ونود بصفة خاصة أن نؤكد لكم أننا سنواصل دعم الجهود التي تبذلونها إلى جانب الرئاسة المتعاقبة للخروج من الطريق المسدود الذي طال أمده والذي يواجه مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، استمحو لي بأن أذكركم بجوهر موقفنا الذي سبق لنا أن عرضناه في عدة بيانات خلال الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ٢٠١١. إن الاتحاد الأوروبي يُعطي أولوية واضحة للشروع الفوري في المفاوضات واختتامها بنجاح في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، على أساس الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ والولاية الواردة فيها، والتي أُعيد تأكيدها لاحقاً في الوثيقة CD/1864. كما أننا نعتبر أن هناك تدابير لبناء الثقة يمكن اتخاذها فوراً دون الحاجة لانتظار الشروع في مفاوضات رسمية. وهذا هو ما يجعلنا ندعو جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية لأن تُعلن وتنفذ وفقاً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

كما أن الاتحاد الأوروبي يظل مستعداً للمشاركة في مناقشة موضوعية بشأن البنود الأخرى التي أدرجت في الوثيقة CD/1864؛ والخطوات العملية للجهود التدريجية والمنهجية للحد من الأسلحة النووية سعياً إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التخلص منها، بما في ذلك التهجّج إزاء العمل المحتمل في المستقبل على أساس متعدد الأطراف؛ والقضايا المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ والترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة

لأسلحة نووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، وغير ذلك من المسائل المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

**السيد سوسي بيونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أودّ مرة أخرى أن أعرب عن تهنّئي الحارة للأمين العام السيد توكايف في هذه الجلسة العامة الرسمية.

السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقدّر تقدّيراً عالياً ما تبذلونه من جهود مستمرة. وأعتنم هذه الفرصة لأتعهد مرة أخرى بتقديم دعمنا الكامل لكم.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلق أهمية على مؤتمر نزع السلاح الذي يمثل الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعدّدة الأطراف في مجال نزع السلاح ومحفاً حيويّاً لتحقيق نزع السلاح النووي.

ويظلّ نزع السلاح النووي يشكل أعلى الأولويات بالنسبة لوفد بلدي وبالنسبة للأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء في المؤتمر.

وحيث إن وفدي قد عرض في كل فرصة أُتيحت له موقفه بشأن برنامج العمل، أودّ اليوم أن أكرّر بإيجاز بعض العناصر الرئيسية التي يتعيّن النظر فيها خلال مداولاتنا بشأن برنامج عمل المؤتمر.

أولاً، ينبغي أن يتضمّن برنامج العمل ولاية تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي.

ثانياً، إن مسألتي ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تُعالج معالجة حقيقية في إطار برنامج العمل.

ثالثاً، ينبغي أن يكون برنامج العمل شاملاً ومتوازناً وأن يعبر بالكامل عن المصالح الأمنية المشروعة لكل دولة وأن يحظى بقبول جميع الدول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الغاية، يتعيّن على المؤتمر أن يلتزم بقاعدة توافق الآراء وأن يجري مناقشات بعقل منفتح وأن يعالج جميع القضايا بشفافية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تجنّب أية إجراءات قد تؤثر تأثيراً سلبياً على اعتماد برنامج العمل.

وفي هذا الصدد، يتطلّع وفدي إلى بذل جهود متواصلة في اتجاه اعتماد برنامج عمل للمؤتمر، وهو مستعد تماماً للمساهمة من أجل بلوغ هذه الغاية.

وفي الختام، أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيواصل تعاونه الوثيق معكم وسيظل منخرطاً على نحو إيجابي في عمل المؤتمر.

**السيد هوفمان** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أهنئ الأمين العام الجديد للمؤتمر، السيد توكايف، على تعيينه وأتمنى له النجاح في النهوض بهذه المهمة الصعبة.

إننا يا سيادة الرئيس نشعر بالارتياح لأنكم خصصتم المناقشات تحديداً لبرنامج العمل. ونحن نعتقد أن من المفيد أن نذكر أنفسنا مراراً وتكراراً بأن المجتمع الدولي، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عُقدت في عام ١٩٧٨، قد أنشأ على نحو واضح مؤتمر نزع السلاح كهيئة تفاوضية، بينما كُلِّفت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بالاضطلاع بدور هيئة للتداول في ميدان نزع السلاح. إلا أنه مما يدعو إلى الأسف أن أيّاً من الهيئتين لم تستطع، بسبب عوامل عديدة، أن تؤدّي دورها ومهامها بطريقة مرضية على مدى سنوات عديدة.

فمؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعاً، ما برح يواجه مأزقاً منذ ١٤ سنة بعد ما حقق آخر إنجاز تفاوضي، أي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنذ ذلك الحين، ظل المؤتمر يكابد في تناول مسألة ما ينبغي معالجته بعد ذلك فيما يتعلق بالتفاوض على اعتماد صكوك دولية في ميدان نزع السلاح.

وقد بدا المؤتمر، في عدد من المرات، قريباً من التوصل إلى اتفاق. ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، تمّ التوصل فعلاً إلى توافق في الآراء حول برنامج عالمي، وهو أمرٌ احتُفي به على نطاق واسع في أوساط ومجتمع نزع السلاح في شتى أنحاء العالم. ولم يتبين إلا لاحقاً أن لأحد الوفود موقفاً آخر. فمنذ ذلك الحين، وبعد فترة من المناورة، ظل هذا الوفد يعرقل علانية اعتماد برنامج عالمي يقوم على أساس توافق الآراء الذي تمّ التوصل إليه في عام ٢٠٠٩، منفرداً في ذلك الموقف من الناحية العملية.

إن عقد جلسات لمؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمالنا منذ عقود عديدة ليس بديلاً عن النهوض بمهمتنا الحقيقية، وهي مهمة التفاوض على اعتماد صكوك دولية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويبدو أن المؤتمر لم يعد يضع نصب عينيه تلك الحقيقة البديهية. ومن المحبط جداً وغير المقبول أنه على الرغم من زخم النشاط الذي شهده المؤتمر في هذه الدورة وفي هذه القاعة وفي كواليسها، لم يطرأ أيُّ تغيير على الوضع السائد في المؤتمر. إن وفدي يقدرُ تقديراً عظيماً ما أبداه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون من التزام إذ وجه الاهتمام إلى ما تتسم به هذه المسألة من إلحاح. ولقد قرأتُ مؤخراً مقالاً بالفرنسية جاء تحت عنوان مقتضب ومعبر جداً هو: "من غير المقبول أن يظل مؤتمر نزع السلاح مشلولاً".

كما أن وفدي يقدرُ تقديراً عالياً الطريقة التي تحدّث بها الأمين العام الجديد للمؤتمر بهذه الروح ذاتها صباح هذا اليوم. ونحن نعتبر أنه لا يزال هناك شبه توافق في الآراء في هذه القاعة بشأن التوصل إلى برنامج عمل على أساس توافق الآراء الذي تمّ التوصل إليه في عام ٢٠٠٩، وذلك على النحو الذي ينعكس في الوثيقة CD/1864. ولست على علم بوجود أي نهج آخر أقرب إلى تحقيق أي توافق في الآراء.

إننا لا نزال ندعو جميع الأطراف إلى فتح الطريق لكي نشرع في العمل على هذا الأساس. ويجب على الوفود ألا تسيء استخدام قاعدة توافق الآراء لكي تعطل المشروع في عملية تفاوضية. وما زلنا مقتنعين أن أهم مهام أية رئاسة لمؤتمر نزع السلاح هي مهمة بذل قصارى الجهود للتوصل إلى تحديد نهج يتيح لنا النهوض بعملنا الحقيقي الذي هو، وأكرر مرة أخرى، التفاوض حول اعتماد صكوك في مجال نزع السلاح.

إننا نشكر الرئاسة على التزامها بالعمل في هذا الصدد ونتمنى لها كل النجاح الذي نحتاج إليه جميعاً وباللحاح.

**السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** السيد الرئيس، إن وفدي يشعر بالامتنان لكم لقيامكم بتنظيم مناقشة هذا اليوم في إطار جلسة عامة. وما أفهمه هو أن القرار الذي اتخذتموه في هذا الشأن يعبر عما أبدته وفود عديدة من رغبة في مواصلة النقاش بشأن الوضع في مؤتمر نزع السلاح، وعلى وجه التحديد السعي إلى اتفاق حول برنامج العمل.

لقد أصغيت باحترام لما قاله ممثل ألمانيا الموقر وإنني اتفق معه على الكثير مما قاله، إلا أنه يجب عليّ أن أشير إلى أننا لا نجري حقاً حواراً حول برنامج العمل، في حين أن المؤتمر يواجه حالة حرجية جداً - وهو ما أكدته كل من الأمين العام للأمم المتحدة والسيد توكايف الأمين العام للمؤتمر الذي عُيّن صباح هذا اليوم والممثل الشخصي للأمين العام. ثم إن القرار المتعلق بمستقبل المؤتمر ربما سيُتخذ في مكان آخر غير المؤتمر نفسه.

ولقد سبق لنا أن سمعنا اقتراحاً يدعو إلى عقد جلسة عامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه، كما أن هناك فكرة مفادها أن تتم مناقشة المسألة من قبل اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال فصل الخريف المقبل.

ونحن نعرف أن المجلس الاستشاري التابع للأمين العام والمعني بمسائل نزع السلاح سيجتمع هنا في جنيف للنظر في القيام مستقبلاً بإنشاء آلية متعددة الأطراف لنزع السلاح.

وبالنظر إلى كل ما تقدّم، قد يكون من المستحسن أن ننخرط في عملية تطرح للأفكار لربما أكثر من مرة حول رؤيتنا لطريقة الخروج من هذا الوضع والكيفية التي يمكن لنا بها إخراج المؤتمر من المأزق الذي وصل إليه ومن ثمّ التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل.

ولذلك فإنني أعتقد أنه سيكون من المفيد أن تقوم كولومبيا أولاً، بوصفها الرئيسة التالية لمؤتمر نزع السلاح، بعقد مشاورات غير رسمية يمكننا أن نجري فيها مناقشات موضوعية بشأن المسائل المطروحة وبشأن هذا الوضع الذي من المؤسف أننا نواجهه الآن في هذا المؤتمر.

وإذا لم يحدث ذلك، فإنني أخشى ألا يكون في مقدورنا أن نشاطر الأمين العام الجديد ما أعرب عنه من تفاؤل؛ فسوف نُضطر للسير مع التيار وانتظار قرار بشأن مصير مؤتمرنا يُتخذ في مكان آخر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد أُعجبت، طوال فترة رئاسة الصين، بالجهود الهائلة التي بذلها المنسقون؛ فمانفريد جيوفاني، مثلاً، قد عقد اجتماعات غير رسمية بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية جرى خلالها تبادل مكثف للآراء. ولقد أصغيت للتو وباهتمام للبيان الذي أدلى به الممثل الموقر للاتحاد الروسي بشأن الانطباع الذي تولّد لديه حول المناقشة الجارية هنا في سياق برنامج العمل.

**السيد خليف (الجزائر):** لم يكن الوفد الجزائري يريد أن يأخذ الكلمة ولكن بالنظر إلى ما جاء في مداخلات الوفود الموقرة حول برنامج العمل، نود أن نطرح بعض التساؤلات حول هذا الموضوع. ولكن قبل ذلك بوّدنا أن نؤكد على حرص الجزائر الدائم على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل متعدد الأطراف الوحيد التفاوضي حول مسائل نزع السلاح.

وقد قدّمت الجزائر العديد من المقترحات، منها مقترح السفراء الخمسة لسنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ والوثيقة CD/1864 بالتشاور مع رؤساء المؤتمر لسنة ٢٠٠٩، ولكن للأسف كل هذه المحاولات لم تسمح للمؤتمر بإجراء تقدم.

وبطبيعة الحال، ما زالت الجزائر تؤيّد مقترح سنة ٢٠٠٩ الوارد في الوثيقة CD/1864 باعتباره نقطة بداية للانطلاق في أعمال موضوعية حول البنود الأربعة الأساسية المطروحة أمام مؤتمر نزع السلاح.

لقد استمعنا إلى العديد من المواقف التي تقوم، أو بالأحرى تهدّد، باللجوء إلى محافل أخرى خارج المؤتمر من أجل اتخاذ قرارات تخصّ أشغالاً في مؤتمر نزع السلاح، ونحن نتساءل عن معنى الخروج بالمؤتمر من مأزقه؟ هل هو فقط بداية التفاوض حول مسألة واحدة بعينها؟ أم أن هذا التعطيل يخصّ مختلف بنود جدول الأعمال؟ وهل الخروج بالمؤتمر من مأزقه يعني بالضرورة البدء بالتفاوض؟ أم أن هناك بدائل أخرى؟ وقد استمعنا في الجلسات السابقة إلى ما قيل حول إمكانية اللجوء إلى برنامج عمل مبسّط على غرار برامج العمل التي كانت تُعتمد في التسعينات والتي تقضي بإنشاء فرق عمل دون ولايات واضحة.

وهنا، وهذا مجرد تساؤل أو مجرد فكرة بما أننا نرجع إلى المقاربات التي كانت تطبّق في السنوات الماضية، لماذا لا نرجع أيضاً إلى مقارنة برامج العمل التي كانت تطبّق خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، أي حين كان برنامج العمل يُعتبر مجرد جدول نشاطات؟ وكان مضمون النقاشات حول بنود جدول الأعمال يبرز في التقرير السنوي ويُدوّن فيه، أما مسألة إنشاء الهيئات الفرعية فكانت تُعتبر مسألة منفصلة عن برنامج العمل وكان يتمّ إنشاء هذه الهيئات إذا ما كان هناك توافق في الآراء، وهذه الصيغة ربما تسمح لنا بالعمل في إطار ما يسمّى برنامج العمل في انتظار أو على أمل أن نتوصّل إلى صيغة توافقية تسمح لنا ببداية التفاوض حول أي من المسائل المهمة المطروحة أمامنا.

وفيما يخص جوهر ولاية مؤتمر نزع السلاح باعتبارها ولاية تفاوضية، نوذ فقط التذكير بأن أية مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح أو خارجه تحتاج مسبقاً إلى نقاشات موضوعية. ويمكننا أن نتذكر مثلاً أن مؤتمر نزع السلاح أنشئ في عام ١٩٧٨ ولم يُصادق على أول صك له إلا في سنة ١٩٩٣، أي بعد ١٥ سنة من إنشائه، وخلال كل هذه الفترة كانت هناك برامج عمل ولم يكن هذا التهويل المطروح اليوم أمامنا في مؤتمر نزع السلاح، أي إما أن نبدأ بالتفاوض وإلا سنلجأ إلى هيئات أخرى خارج مؤتمر نزع السلاح.

يبدو أننا نحتاج إلى مزيد من الصبر ومزيد من المفاوضات والمشاورات فيما بيننا لإيجاد الصيغة التي يمكن أن نلتف حولها لنحافظ على مؤتمر نزع السلاح ولكي نستطيع أن نتقدم إلى الأمام لأننا لا نعتقد بأن اللجوء إلى هيئات أخرى بديلة للتفاوض حول مسألة المواد الانشطارية وحول ضمانات الأمن السلبية أو حول مؤتمر نزع السلاح أو حول مسألة الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي، سيسمح لنا بإيجاد القاعدة السياسية اللازمة التي تسمح بالتوصل إلى صكوك دولية فعالة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة لوفود أخرى، لدي اقتراح وبضع ملاحظات.

فدون المساس بمشاعر الوفود ودون الرغبة في الخوض في جدل سياسي حول مسألة برنامج العمل، أُفضّل كثيراً بصفتي رئيساً للمؤتمر أن أركز تحديداً على المسائل التي تتعين معالجتها في سياق برنامج العمل. وهذا هو السبب الذي جعلني أقول إن المسألة ليست مسألة إعجابي بالتفاعلات الحيوية التي جرت في سياق الاجتماعات غير الرسمية؛ فإذا سُمح للوفود بإجراء تبادل للآراء بشأن مسألة التوصل إلى برنامج عمل فيمكنها أن تفعل ذلك. وقد قال الممثل الموقر للاتحاد الروسي للتو إن الانطباع الذي تولّد لديه هو أنه ليست هناك مناقشة جارية بشأن برنامج العمل.

ولذلك، وفي هذا السياق بالذات، اسمحوا لي أن أطرح عليكم بصفتي رئيساً للمؤتمر سؤالين اثنين الغرض الرئيسي من طرحهما هو أن أحفز لا أن أفرض عليكم سؤالاً يجب عليكم الإجابة عنه. وإذا اعتقدتم أن هذين السؤالين سيكونان مفيدتين بالنسبة لكم، فبإمكانكم طرح وجهات نظرهم ليس من منظور سياسي بالضرورة. أما إذا اعتقدتم أنهما غير مجديين فيمكنكم إغفال هذه المساهمة المقدمة من الرئيس. ولكن المهم هو، على العموم، تقديم المساهمات. فبالنسبة لبرنامج عملنا، قد لا يتوفر للصين سوى وقت قصير جداً كرئيسة للمؤتمر، ذلك لأن فترة رئاستنا ستنتهي قريباً. ومع ذلك فإن هذه المساهمات قد تكون مهمة بالنسبة لزملائنا في فترات الرئاسة المتبقية. وفي هذا السياق بالذات أودّ أن أطرح بعض الأسئلة على ضوء الملاحظات التي أبداها ممثل الجزائر الموقر وكذلك البيان الذي أدلى به سفير ألمانيا السيد هوفمان.

ولذلك أودّ أساساً أن أقترح إجراء تبادل للآراء حول مسألتين اثنتين.



أولاً، لقد قال زميلنا الموقر إن الوثيقة CD/1864 هي وثيقة جيدة. وفي حين أن الأمر لا يعود إليّ وأنا أتولّى مهام الرئاسة لتناول جوهر المسألة، إلا أن الانطباع الذي تولّد لديّ، على الأقل الانطباع الناشئ عمّا رشح في هذه القاعة، هو أن الوثيقة CD/1864 هي وثيقة توافقية. وهي، في رأيي على الأقل، وثيقة متوازنة تشكّل أساساً جيداً لتحقيق أية إنجازات رئيسية أخرى. ولكن المسألة هي أنه على الرغم من اعتماد الوثيقة CD/1864، وإذا كنّا نهدف إلى إحراز المزيد من التقدم، فكيف يمكننا أن نفعل ما جاء فيها؟ فليس بوسعنا أن نكتفي بالتقيّد بالصيغة الأصلية للوثيقة CD/1864. وإنني اعتقد أنه سيكون من المهم بالنسبة لنا أن نكون واضحين بل أكثر وضوحاً. وعندما نقول إن الوثيقة متوازنة، فكيف ننظر إلى توازنها هذا؟ والواقع أن غرضي من طرح هذا السؤال هو أنه ينبغي لنا أن نفكر في طريقة للحفاظ على جوهر التوازن المكرّس في الوثيقة CD/1864 مع احتفاظنا بالقدرة على التحرك قدماً.

إذن، هذه هي المسألة. وتوخّياً لحفز النقاش، يمكنني القول إنه إذا ما نظرنا إلى الأفرقة العاملة التي تُنشأ في سياق الوثيقة CD/1864، من حيث ولاياتها مثلاً، نجد أن ولاية بعضها توصف بأنها ولاية "للتفاوض وتبادل الآراء والمعلومات بشأن..." بينما توصف ولايات بعضها الآخر بأنها "لإجراء مناقشة موضوعية". وهذه النقاط مهمة فعلاً لدى التحدّث عن ولايات هذه الأفرقة العاملة عندما تُعتمد في سياق اتفاق عام.

إلا أنني أرى أن التوازن في الوثيقة لا يقتصر على كلمات مثل "المفاوضات" و"تبادل... المعلومات" و"المناقشة الموضوعية". فمن صاغ الوثيقة يحظى بقدر من الحكمة جعله يغرس في الوثيقة CD/1864 العديد من بذور التوازن الأخرى. فإذا نظرتم مثلاً إلى الولاية من حيث المهام المحددة للأفرقة العاملة لوجدتم أن الوثيقة تتحدث عن اتخاذ "خطوات عملية لبذل جهود تدريجية ومنهجية"، وعن "معاهدة" و"جميع المسائل... دون تقييد..." وكذلك عن "توصيات تتناول جميع جوانب...".

وهكذا ترون أن التوازن في الوثيقة قد صيغ بحنكة وبلغة غير مباشرة. وهذا ينبغي أن يدفعنا فعلاً إلى التفكير بأنه ينبغي لنا أن نكون قادرين على المحافظة على توازن فحوى الوثيقة CD/1864 بصيغتها الأصلية التي راعت شواغل جميع البلدان. وهذه تمثل فعلاً مسألة من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من البحث. وإذا أرادت الوفود أن تقدم بعض المساهمات في هذا الشأن، فسيكون ذلك مفيداً.

أما المسألة الثانية التي أود أن أطرحها عليكم فهي تتعلق بالنقطة التي أثارها سفير ألمانيا الموقر السيد هوفمان بشأن المفاوضات مقابل المناقشات، وإنني أعتقد مثلاً أنه محق في قوله إن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة تفاوضية. وأعتقد أنه قال في بيانه إن مهمة هذه الهيئة تتمثل في التفاوض حول إبرام صكوك دولية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا رأي يروق لي.

ودون أن تكون لديّ أية رغبة في الخوض في جدل سياسي، أرى أننا نحتاج، لأغراض عملية، لفهم ما هي المناقشة وما هو الفرق بين المناقشة والمناقشة الموضوعية والمفاوضات؟ فهل أنتم تتحدثون في سياق يتعلق باللغة وقواعدها أم في سياق سياسي؟ وإنني شخصياً أرى أننا لسنا مجبرين على الاتفاق أو عدم الاتفاق وذلك بالاستناد إلى حقائق بسيطة. فمن البديهي مثلاً أن العملية المفضية إلى معاهدة قائمة بالفعل لا يمكن أن توصف إلا بأنها عملية تفاوض. فكيف يمكننا أن نقول أنها عملية مناقشة؟ وحتى ولو اتفقنا على الشروع في عملية تفاوض، فإننا نتفق على أننا نعتزم التفاوض معاً حول مسألة ما. ولكن كيف يمكننا أن نسمي عملية طويلة ومربكة تستغرق ٥ أو ٨ أو ١٠ سنوات من أجل التوصل إلى معاهدة محتمة عملية "مفاوضات"؟

إن ما أريد أن أقوله هو أن طبيعة العملية - كما يقول السيد هوفمان - تعني أننا نكابد في معالجة مسألة النقطة التالية التي يتعين تناولها في إطار التفاوض، ومن ثم ففي أي سياق ينبغي لنا النظر إلى طبيعة هذه العملية؟ فهل ينبغي لنا النظر إليها في السياق اللغوي أو سياق قواعد اللغة - أي تحديد كيفية وصف المفاوضات مقابل المناقشات - أم أنه ينبغي لنا أن ننظر إليها في سياق الأهداف؟ وفي سياق الأهداف هذا، هل يكون الهدف هو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ وما الذي ينبغي لنا أن نفعله؟ وكيف يمكن لنا من الناحية العملية أن نمضي قدماً من خلال التركيز على الآثار العملية انطلاقاً من الغاية المنشودة؟

هذه هي إذاً بعض أفكارى وليس كلها. فإنني حريص على الامتناع عن الإفراط في الكلام ولكنني أود لأغراض حفز المناقشة أن أطرح عليكم هذه المسائل، وبإمكانكم أن تستهدفوني لأن الهدف في الواقع ليس إثارة جدل سياسي بل هو بيان أفضل طريقة تمكننا من المضي قدماً بكسر الجليد. فما هي المشكلة الحقيقية فيما يتعلق ببرنامج عملنا؟ إن السيد فاسلييف على حق. فنحن لا نجري مناقشات. إننا لا نجري مناقشات حقيقية. إذاً فما رأيك يا سيد فاسلييف مثلاً في المسألتين اللتين طرحتهما عليكم للتو، مع احترامي للزملاء الآخرين؟ ولكن أرجو ألا تخوضوا جدالاً سياسياً معي. فأنا لا أريده. وإذا حدث ذلك، فسأختتم الجلسة (قالها ضاحكاً) بطريقة غير ديمقراطية أبداً. ولكنني سأقبل ذلك بكل ترحيب إذا كان كل الآخرين يرغبون في الانضمام إلى المناقشة من خلال التركيز على مزايا المسائل نفسها.

**السيد فاسلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية):** إن آخر ما أفكر فيه هو الدخول في جدال سياسي معكم. فنحن كما نعرفون بالتأكيد أشبه ما نكون بشقيقتين كبيرتين طبيين ومن ثم فلن يكون بيننا أي جدال سياسي بل إن ما يربط بيننا إنما هو صداقة سياسية.

ولذلك أقول إن ما كنت أشير إليه هو مجرد أمر بسيط، وهو أننا نحتاج إلى إيجاد محفل مناسب لمعالجة القضايا الخطيرة التي تواجهنا. وثمة نوع من كرة متدحرجة من المشاكل. ومرة أخرى أقول إن هذه القضايا ستعالج في وقت قريب جداً هنا في جنيف من قبل المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح، وفي الجمعية العامة، وفي اللجنة الأولى خلال فصل الربيع المقبل. ونحن نعلم أن بعض الوفود أخذت تستعد لهذه المناسبات إما عن طريق إعداد مشاريع قرارات أو من خلال تقاسم الأفكار بشأن كيفية معالجة هذه المسائل. وسيكون وفدي على الأقل مهتماً أيضاً بالمشاركة في هذا النوع من عملية تطرح الأفكار فيما بيننا وتحديد الكيفية التي يمكننا بها إنقاذ مؤتمر نزع السلاح. إن من الأفكار التي أترتموها في الأسئلة التي طرحتموها ما يلي: ما هو برنامج العمل؟ وما هي المناقشات مقارنة بالمفاوضات؟ وإذا توصلنا في النهاية إلى إبرام معاهدة، فهل يمكننا القول إن المناقشات التي نجريها في المرحلة الأولى هي مفاوضات؟ وهل يكون الجميع راضين إذا ما اعتمدنا برنامج عمل لا يتضمن "مفاوضات" بل يقتصر على كلمة "مناقشات"، رغم أننا جميعاً نفهم أن تلك المناقشات قد تفضي في مرحلة ما إلى إبرام معاهدة؟ وهلم جراً.

وإنني لا أعتقد أن شكل الجلسة العامة هو شكل صحيح تماماً، وأنت مُحقّ في قولك إننا هنا نشاطر بعضنا البعض النهج السياسية. ففيما يتعلق بوفدي على الأقل، سبق لنا أن عبرنا بوضوح في مناسبات مختلفة عن موقفنا فيما يتصل بالوثيقة CD/1864 وغيرها من الوثائق، بما في ذلك مقترحاتكم المتصلة ببرنامج العمل. ولكن ما نحتاج إليه هو إجراء مناقشة مستفيضة بشأن مؤتمر نزع السلاح ودوره في المستقبل وكيفية التصدي لجميع التحديات التي ستواجهنا في المستقبل القريب جداً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** إنني أعتقد أن ثمة نقطة أثارها ممثل الاتحاد الروسي تتسم بأهمية خاصة. وأعتقد أن من المفيد بالنظر إلى، أنه لم يعد لدينا مع الأسف متسع من الوقت، أن تتسنى معالجة مسألة برنامج العمل في جلسات رسمية وغير رسمية بحيث يمكن الجمع بين هذين المسارين المتوازيين. كما أنني أرى المزايا التي تنطوي عليها مناقشة المسألة في سياق اجتماعات غير رسمية.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنني في الواقع أتردد قليلاً في تفسير البيان الذي أدليت به، لكن بالنظر إلى أنكم قد حاولتم إثارة مناقشة في هذا الصدد وألحتم إلى ما ورد في بياني، أعتقد أنه ينبغي لي أن أضيف بضع كلمات.

لعلكم لاحظتم أنني لم أتطرق في بياني لمسألة البدائل بأية طريقة على الإطلاق. فهذه مسألة تُترك لمناسبة أخرى. وإنني أعتقد أنه سيتعين علينا أن نناقش ذلك في هذا المحفل قبل أن نتفرق جميعاً للذهاب إلى نيويورك، في اللحظة المناسبة لأن جميعنا يعرف، وهو ما أشار إليه زميلنا الروسي، أن هناك مناقشات جارية. أما اليوم فقد تعمّدت ألا أتطرق إلى هذه المسألة

على الإطلاق. وكل ما أردته هو طرح بضع نقاط أساسية جداً لمجرد القول إننا لسنا هيئة تداولية بل هيئة تفاوضية.

وأنتم يا سيادة الرئيس محقون بطبيعة الحال عندما قلتم، كما فهمت، إنه ليس هناك مطلقاً فرق بين المناقشة والتفاوض لأننا عندما ننظر، في سياق الممارسة الفعلية، إلى تاريخ عمليات التفاوض على معاهدات، نجد أن هذه العمليات كثيراً ما انطلقت في إطار مناقشات بطيئة جداً ثم تحولت شيئاً فشيئاً إلى مفاوضات. وهذا صحيح بالتأكيد ولكن بعد ١٤ سنة من هذه المحاولات يصبح التمسك بصحة هذا القول أمراً أكثر صعوبة إلى حد ما. وهذه نقطة.

ولهذا السبب تعتقد أن من المهم الآن، بعد انقضاء هذا الوقت الطويل، أن نُذكر أنفسنا بأن هناك مهمة فعلية تواجهنا وبوسعنا أن نقول، وهو ما لاحظتموهم أنتم، إنه عندما لا تُحضر وفود عديدة، بما فيها وفدي، خبراءها التقنيين معها إلى هذا المكان لأن ثمة افتراضاً بأننا لا نعالج معالجة حقيقية مسألة من المسائل حتى في سياق سابق للمفاوضات، فإن لذلك مغزاه. فالواقع أننا ما زلنا بعيدين تماماً عما يمكن تسميته "شبه المفاوضات"، وهو أمر مؤسف. وثمة من يجادل بأن المناقشات جيدة، والاستنتاج الذي يخلصون إليه من ثم هو أساساً التساؤل: أين تكمن المشكلة؟ إنني أعتقد أن من المهم القول إن هناك مشكلة عندما لا يبدو، بعد مرور ١٤ سنة، أننا نقرب مما يمكن أن نسميه نوعاً من عملية التفاوض الفعلي. ومن الناحية التقنية، يمكنني القول إنني أعتقد أن المفاوضات تبدأ عندما تتعامل مع مشروع، وعندما تعمل على معالجة صيغ لغوية تدونها، وتحدد ما يراد الاتفاق عليه حتى ولو كان مثيراً للجدل كلياً. ولكن شيئاً ما مدوناً يكون معروضاً عليك. أما عندما تواصل الخوض في مجادلات مطولة أو أكاديمية، أو مجادلات تقنية حول هذه المسألة أو تلك، دون أن يتبلور ذلك على أي نحو في نص مدون، فإنني أعتقد أننا نكون عندها بعيدين كل البعد عما ينبغي التوصل إليه. ومن المهم بالنسبة لنا جميعاً أن نعي الحالة كما هي فعلاً.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لقد أصغيت بعناية إلى عدد من زملائي وهم يدون آراءهم بشأن برنامج عمل المؤتمر. وعقب ثلاث مناقشات جرت في جلسات عامة وما قابلها من مشاورات جرت بيني وبين الدول الأعضاء، أعتقد عموماً أن الأوضاع لم تنضج بعد لتقديم برنامج عمل مقترح خلال فترة رئاسة الصين. ويمكننا أن نواصل في المستقبل مناقشة هذه المسألة الهامة في جلسات عامة وجلسات غير رسمية. ومن الواضح في الوقت نفسه أنه لا يمكن القول إن المؤتمر يفتقر إلى أساس يُستند إليه في اعتماد برنامج عمل. فمثل هذا الأساس قائم في الوثيقة CD/1864.

وأود أن أشدد على أنني أريد الآن أن أشاطركم آرائي بصفتي ممثلاً للصين لا كرئيس للمؤتمر. فأولاً، أرى أن الوثيقة CD/1864 هي وثيقة متوازنة، بل هي متوازنة في كل جانب من جوانبها، وهي توفر أساساً جيداً للعمل.

(تابع بالإنكليزية)

فهذه وثيقة أساسية جيدة، بدءاً من الولاية وحتى المحتويات المحددة فيها فيما يتعلق بمختلف الأفرقة العاملة المتوخى إنشاؤها. وهي عموماً ولاية ومحتويات متوازنة بالتساوي. ففيما يتعلق بالولايات مثلاً، تتمثل ولاية بعض الأفرقة العاملة في التفاوض، بينما تتمثل ولاية البعض الآخر في إجراء مناقشات موضوعية، في حين أن ولاية البعض تتمثل في تبادل الآراء والمعلومات. أما المحتويات المحددة فيما يتعلق بالأفرقة العاملة فهي أيضاً متوازنة عموماً: فبعضها يهدف إلى إبرام معاهدة، وبعضها الآخر يرمي إلى اتخاذ خطوات عملية، بينما يهدف بعضها إلى تقديم توصيات. وهذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية فهي أنه من الصحيح أن الوفود مختلفة حول المسألة الهامة المتمثلة في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. فبعض البلدان ترغب - في سياق برنامج العمل، وفيما يتعلق بالولاية - في إجراء مفاوضات في حين أن بعضها الآخر يصر على المناقشات. إلا أنه ينبغي لنا، من جهة أخرى، ألا ننغل رؤية العاملين التاليين: العامل الأول هو أنه ما من أحد في هذا المؤتمر قد سعى حتى الآن للاعتراض على الشروع في العمل الموضوعي على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن يشمل في الواقع وبطبيعة الحال مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. أما العامل الثاني الذي لا ينبغي لنا إغفال رؤيته فهو أن جميع الأطراف، خصوصاً منذ بداية هذه السنة، قد أتت في الواقع إلى اجتماعات المؤتمر بروح جدية وبناءة، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهذا هو إذاً الأساس للتوصل إلى توافق في الآراء، وهو أمر ينبغي لنا ألا ننغله. ورغم أن البعض قد يرى توافق الآراء المتطور المشترك المذكور أعلاه، أو أساس التوصل إلى توافق في الآراء، أمراً غير ذي شأن، فإنه لا ينبغي التقليل من أهميته. ومن جهة ثانية، فإن الجدل الدائر حالياً بشأن مسألة التفاوض مقابل المناقشة، أيّاً كانت أهميتها، لا ينبغي أن يكون موضع تشديد مفرط إلى حد لا داعي له، خصوصاً بحجة أن طبيعة عمل المؤتمر ليست لغوية. ومن البديهي القول إنه إذا تم التوصل إلى معاهدة، فإن العملية المفوضية إلى إبرامها لا يمكن أن تكون إلا عملية مفاوضات. في حين أنه حتى إذا لم يكن هناك أي أحد يسعى إلى الاعتراض على ضرورة الشروع في عملية تفاوضية، قد يكون هناك قدر كبير من التشكيك فيما إذا كان من الممكن لهذه العملية أن تفضي حقاً إلى أي تقدم في اتجاه بلوغ هذه الغاية ما دام التوصل إلى معاهدة أمراً بعيد المنال لفترة طويلة.

ولذلك ينبغي لنا أن نكون واضحين، بل أكثر وضوحاً، حول ما نريده: "التفاوض"، أو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ وهذه مسألة أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفكر فيها بكل جدية. فإذا كان الهدف هو حقاً التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فينبغي لنا أن نفكر في هذه المسألة بجدية وعلى أساس الوثيقة CD/1864.

هذا هو في الواقع ما نشعر به، خصوصاً على أساس ما رشح خلال فترة الرئاسة الصينية. وأود أن أشاطركم، وأشاطر الرئيس المقبل بصفة خاصة، هذا الشعور فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، وبخاصة حالة الاختلافات حول برنامج العمل، أود القول إن الصين لا تتوخى تقديم برنامج عمل كما أنني لا أتوخى حتى تقديم ورقة غير رسمية بصفتي الشخصية. ولكنني آمل حقاً أن نركز على الأثر الحقيقي وعلى الهدف المنشود منطلقين من تفكير ابتكاري. ولذلك أود أن أشاطركم هذه الأفكار، من منظوري الوطني، فيما يتعلق بمسألة برنامج عمل المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعتقد أننا بذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة التالية يوم الخميس، ٢٦ أيار/مايو، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. ولكن قبل ذلك، سنجتمع غداً في الساعة ١٥/٠٠ في جلسة غير رسمية بشأن البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال مجتمعة، وهي البنود التي يتولى تنسيقها سفير بيلاروس السيد خفوستوف.

أعلن رفع الجلسة العامة الرسمية

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.